

عبد ه موسى*

تركة مبارك لا تزال تحكم مصر إلى أيّ وجهة تأخذنا الانتخابات البرلمانية المقبلة؟

ترصد هذه الورقة مأزق خريطة الطريق واستحقاقاتها الانتخابية التي أعلنت في مصر عقب إطاحة الرئيس المنتخب محمد مرسي بعد عام واحد من توليه السلطة. وتعرّج في هذا الخصوص على معضلة غياب حزب جماهيري، وإمكانية تعويضه عبر بناء تحالفات حزبية قوية. وتعالج المسائل الخاصة برسم قواعد الممارسة السياسية وطبيعة التشريعات التي جرى رسمها وفقاً لدستور ٢٠١٤. وتخلص الورقة إلى أنّ المنظومة الانتخابية قد عادت إلى قواعدها الأولى التي تكوّنت في عهد مبارك، والتي تغلب عليها ملامح ضعف الفاعلية الحزبية واختفاء شروط التعددية السياسية الملازمة للديمقراطية؛ فعلى الرغم من تسارع الخطى نحو بناء تحالفات حزبية وتوافقات انتخابية، لا تزال هناك عقبات هيكلية تُحول دون تأسيس حياة نيابية حقيقية؛ يتعلق بعضها بحال ضعف الأحزاب نفسها، وبعضها الآخر بانغلاق البنية التشريعية والإجرائية لعمل الأحزاب وتحجيمها المجال السياسي.

* باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

مقدمة

استناداً إلى "عدم جاهزية الأوضاع الأمنية لإجراء الانتخابات"^(٥). وجرى إظهار سلاح دستورية القوانين الذي انتهى بحكم المحكمة الدستورية. وعلى الرغم من أن السلطة "حاربت" من أجل تمرير هذه النصوص بقرارات رئاسية، أعاق الطعون في مواد القوانين الثلاث الرئيسة التي تحكم العملية الانتخابية، المسار. وألقت بغيومها على الموقف^(٦). ثم جاء حكم المحكمة الدستورية ببطان المادة الثالثة في قانون الدوائر الانتخابية ليُجعل من تأجيل الانتخابات أمراً وجوبياً لحين إصدار قوانين معدلة تتلافى المعايير الدستورية في القانون^(٧).

من جهتها، خاضت القوى السياسية المنضوية تحت "تحالف الثلاثين من يونيو" مفاوضات عسيرة علها تعوّض غياب حزب جماهيري قادر على جمع كلمة الأغلبية، وتحقيق الاستقرار للبرلمان. وكان الأمل يحدوها في إقرار تحالف حزبي واسع، ييسر لها خوض الانتخابات بقائمة انتخابية موحدة، أو بعدد قليل من القوائم على نحو يمكنها من مواجهة هاجس صعود الإخوان والحزب الوطني مرة أخرى. لكن بعد مراحل متتابعة من التفاوض^(٨)، لم تتمخض الحال عن اتفاقات

تقف الانتخابات البرلمانية في مصر في مهبط الريح؛ فقد جاء حكم المحكمة الدستورية بقبول الطعن في قانون الدوائر الانتخابية ليعرقل إجراء الانتخابات التي أُعلن عن القيام بها في نهاية آذار / مارس الجاري^(١). عزز الحكم الجدل المحتدم بخصوص "خريطة الطريق" التي أُعلنت في تموز / يوليو من العام الماضي^(٢)؛ فانتخاب برلمان جديد بعد عامين من تغييب سلطة التشريع وانفراد التنفيذيين بوضع حدود المجال السياسي، بما فيها تلك القوانين التي تحكم الحياة البرلمانية، يأتي وسط تنامي المؤشرات على غياب ضمانات التطبيق الصحيح لشروط العملية الانتخابية ومحدداتها^(٣). والشروط التي صاغتها السلطة واحتكرت إصدارها، لم تلتفت لموجبات الالتزام بها خلال الانتخابات الرئاسية التي انتهت بفوزٍ قارب المئة في المئة لعبد الفتاح السيسي، رآه المراقبون أبعد عن أن يوصف بالنزاهة^(٤).

كان التأجيل متوقّعا وبشدة، على الرغم من إعلان اللجنة العليا للانتخابات فتح باب الترشح، والبدء الفعلي لحملة الدعاية في الشارع المصري؛ فمُنذ شهر تتصاعد دعاوى قضائية أمام المحاكم تطلب التأجيل

٥ منذ نهايات العام الماضي ورداً على انتقادات تعدد السلطة تأجيل الاستحقاق الثالث، عاد السيسي ليؤكد إجراء هذه الانتخابات التي طال تأجيلها عن الموعد المحدد في الدستور الجديد، وهو آذار/مارس ٢٠١٥. تصريحات السيسي كانت تخاطب في غالبيتها الغرب والولايات المتحدة لتмирير ضغوطهما وتهديداتهما بتعليق دعمهما المالي ومشاركتهم في المؤتمر الاقتصادي المزمع عقده في آذار/مارس ٢٠١٥، وللرد على المطالب التي وردت على لسان وزير الخارجية الأمريكي في آب/أغسطس الماضي بضرورة إجراء الانتخابات وفقاً لخريطة الطريق ووفقاً لجدولها. انظر: "الغرب للسيسي: لا دعم مالي بدون انتخابات"، العربي الجديد، ١٢/١١/٢٠١٤. ودعا النائب البرلماني السابق حمدي الفخراني إلى تأجيل الانتخابات في دعوى أقامها أمام القضاء الإداري. انظر: فيديو على صفحة قناة أون تي في موقع يوتيوب، ٢٠١٥/٢/١. على الرابط: https://www.youtube.com/watch?v=Eydbpo_3kM

٦ رفعت عدة دعاوى بالطعن نالت من مواد قوانين تقسيم الدوائر الانتخابية ومجلس النواب ومباشرة الحقوق السياسية أمام المحكمة الدستورية العليا ومجلس الدولة.

٧ تعددت التكهنات بخصوص مدة التأجيل بعد صدور الحكم، وعلى الرغم من أن تعليمات اللجنة العليا للانتخابات وكذلك بيان من رئاسة الجمهورية صدر بالإسراع بإجراء التعديلات اللازمة على القانون المطعون فيه وإصداره مجدداً. لكن هناك من يرجح أن إعادة طرح القانون لن تستغرق أقل من شهرين، بينما هناك أصوات أخرى أكثر تشاؤماً ترى أنه أمام تعدد الدعاوى الطاعنة في قوانين الانتخابات يكون الإجراء إلى ما بعد انقضاء عطلة القضاء الصيفية، ما يعني إجراءها في الخريف المقبل، إذا ما كان ضرورياً إعادة ما تم من إجراءات اتخذتها اللجنة العليا للانتخابات كالتشجّع أو غيره، انظر: محمود عباس، "السيناريوهات المتربّطة على حكم "الدستورية" بشأن الانتخابات البرلمانية"، الوطن، ٢٠١٥/٢/٢٥، على الرابط: <http://www.elwatannews.com/news/details/671344>

وتطرح أصوات مقربة من النظام إبدال البرلمان بمجلس انتقالي معين تحت مسمى جمعية تأسيسية، انظر: معتز بالله عبد الفتاح، "هو إحن محتاجين برلمان منتخب دلوقتي؟"، الوطن، ٢٠١٥/٢/٢٧، على الرابط: <http://www.elwatannews.com/news/details/672888>

٨ يمكننا تمييز أربع جولات على الأقل سعت لجمع القوى الحزبية ضمن قوائم قوية؛ الأولى قادها عمرو موسى القيادي في حزب المؤتمر وأمين عام جامعة الدول العربية الأسبق، والثانية مراد موفي رئيس الاستخبارات الأسبق (وهي جولة نُظر إليها بوصفها مقدمة لعسكرة المشهد الحزبي)، والثالثة قادها السياسي المخضرم وأحد كبار البيروقراطية المصرية كمال الجنزوري، والأخيرة توزّعت بين الخبير العسكري المقرب من السيسي سامح سيف اليزل ورئيس حزب الوفد السيد البدوي.

١ أربك الحكم الصادر عن المحكمة الدستورية الترتيبات التي بدأت اللجنة العليا للانتخابات في تنفيذها تمهيداً لجولة الاقتراع في نهاية آذار/مارس. انظر: "تأجيل الانتخابات النيابية في مصر بعد الحكم بعدم دستورية القانون"، بي بي سي العربية، ٢٠١٥/٣/١، على الرابط: http://www.bbc.co.uk/arabic/middleeast/2015/03/150301_egypt_law_court_rule

٢ أعلنت خريطة الطريق الديمقراطية سنداً لعملية إطاحة الرئيس محمد مرسي، ووفقاً لها كان من المقرر أن تجري الانتخابات الرئاسية والبرلمانية معاً، لكن الرئيس المؤقت عدلي منصور كلف لجنة من أعضاء لجنة الخمسين التي شكّلت لتعديل الدستور من أجل النظر في تعديل خريطة الطريق في ظل طرح جرى تداوله يرى تمديد رئاسة منصور لعام انتقالي آخر، يجري خلاله انتخابات برلمانية، ومهد لرئاسة تعمل مع مؤسسات مستقرة، وقد جرى تداول عدة سيناريوهات لكنها انتهت جميعاً إلى ضرورة استثمار شعبية متصاعدة للسيسي، وطرح اسمه سريعاً للانتخابات الرئاسية وتأجيل أي حديث عن البرلمانية. انظر: "مصر: التحالفات الانتخابية فشلت والانتخابات البرلمانية إلى التأجيل"، العربي الجديد، ٢٠١٤/٨/٢٨، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/politics/66725fd9-45e1-4ad2-b6f7-34d03a62f31a>

٣ الشروط والمحددات التي شكلتها مواد القانون الخاص بمباشرة الحقوق السياسية وقانون انتخابات مجلس النواب، وقوانين الأحزاب والدوائر الانتخابية، واجهت انتقاداً واسعاً من الأحزاب والقوى السياسية، ونظر إليها على أنها بذاتها تحدّ من المنافسة الحرة، وتضعف آليات الرقابة المختلفة. تعتمد اصطناع نتيجة بعينها كان ثابتاً لدى انتخاب السيسي، ويبتنه تقارير مراقبين محلين ودوليين.

٤ رُجماً تقرير شديد التحفظ كتقرير بعثة مراقبة الانتخابات التي أرسلها الاتحاد الأوروبي يكشف لنا ملامح ضعف ضمانات النزاهة خلال الانتخابات الرئاسية، انظر: البيان الأولي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمتابعة الانتخابات الرئاسية في مصر، بعثة الاتحاد الأوروبي، ٢٠١٤/٥/٢٩، على الرابط: <http://www.arabew.org/images/stories/news/egypt/pkigifgjujtu45454.pdf>

وتقرير مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان عن متابعة الأداء الإعلامي، والذي يظهر إدارة حملة دعائية غير نزيهة لمصلحة السيسي: مركز القاهرة يصدر تقريره الثاني حول أداء وسائل الإعلام خلال فترات الاقتراع في الانتخابات الرئاسية ٢٠١٤، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ٢٠١٤/٦/٧، على الرابط: <http://www.cihrs.org/?p=8670>

الشباب لخوض الانتخابات. لكن سرعان ما خفت صوت هذه الفئة، في خضمّ الخلافات بخصوص القوائم، ما يشير إلى استمرار الأزمة بين القوى السياسية التقليدية وفئة الشباب، حتى من المحسوبين على تحالف ٣٠ يونيو.

”

بدا أنّ قائمة باسم "صحوة مصر" تضمّ عسكريين، قد ائتملت وتحظى بمباركة الرئاسة، وقوامها عدة أحزاب خرجت من عباءة الوطني المنحل، إضافةً إلى رجال أعمال وقيادات عشائرية مقرّبين من النظام

“

• سارع المقاطعون من القوى المحسوبة على ثورة ٢٥ يناير ك"التيار المصري"، و"الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي"، و"مصر القوية"، و"التيار الشعبي"، إلى التشكيك في جدوى الانتخابات، مبرزين افتقارها ضمانات النزاهة.

العودة إلى قواعد "الهامش الديمقراطي" مرة أخرى

• يتنزّل بدء الجولة الانتخابية لمجلس نيابي جديد في إطار تعاضل الأزمة التي تمرّ بها البلاد على المستويين السياسي والاقتصادي:

• موجة غلاء حادة تضرب معيشة الفقراء؛ وهم من كانوا وقود الثورة وأصحاب الطموح الواسع في التغيير الذي دعت له. جرى حفز غالب هؤلاء عبر دعاية سياسية مكثّفة قوامها وعود اقتصادية استُخدمت بكثافة سواء خلال الحشد لتظاهرات الثلاثين من حزيران / يونيو، وتأييد إقدام السيسي والقوات المسلّحة على خلع مرسي، أو في تلك التظاهرات التي عُرفت بـ "تظاهرات التفويض"، خلال التعبئة الجماهيرية لانتخاب السيسي رئيساً^(١١).

١١ قدّم المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ورقة سياسات رصدت الجدل بخصوص رفع الدعم عن المحروقات وآثاره. وهو واحد من الموضوعات التي تتعلق بالأزمة الاقتصادية الراهنة، والتي تشهد حاليًا هبات غضب في مجال أسعار السلع الأساسية والأجور وتضاعف المطالب بتهيئة البنية التحتية في مجالات المواصلات والري والطرق والصرف وغيرها. انظر: وحدة تحليل السياسات، "قرار الحكومة المصرية بالرفع الجزئي لدعم المحروقات: حلّ للأزمة أم تعميق لها؟"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٤/٨/٦، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/38dc7429-7a76-4d5c-9289-8e5dcf8be1ce8

يمكن وصفها بالمعتبرة. واستدعى جمود الموقف التدخّل الرئاسي قبل فتح باب الترشح. ومن بعده ظهرت إلى العلن قوائم جرى التقدّم بها للجنة الانتخابات. والظاهر أنّ ثمة انتظاراتًا من الجميع لطرح جولة مفاوضات حاسمة ترسم خريطة نهائية للتحالفات، يقوم فيها الرئيس بنفسه بدور الحكم^(٩). في حين بقيت أبرز ملامح هذا المشهد الحزبي المأزوم، كما يلي:

• في منتصف شهر كانون الثاني / يناير، أعلنت ثمانية تحالفات حزبية خوضها الانتخابات (أو جرى تداول الحديث الإعلامي عنها خلال الأسابيع الماضية)^(١٠). وعلى رأس كل منها حزب كبير، تلتهم من خلفه أحزاب وتنظيمات أصغر. وتعمل هذه التحالفات الجزئية على اتفاقيات للاندماج بين بعضها البعض. وبعد مرور شهر وإخفاق عدة جولات، بدأ أنّ قائمة باسم "صحوة مصر" تضمّ عسكريين، قد ائتملت وتحظى بمباركة الرئاسة، وقوامها عدة أحزاب خرجت من عباءة الوطني المنحل، إضافةً إلى رجال أعمال وقيادات عشائرية مقرّبين من النظام، ويدفع بها إلى التحالف مع قائمة "تحالف الوفد" التي يقودها السيد البدوي.

• قررت بعض الأحزاب البحث عن صيغ أخرى للتحالف، بينما بقي حزبًا "النور" و"المصريين الأحرار" بعيدين عن أيّ من التحالفات المشار إليها، ما يعزز توقّع خوضهما الانتخابات منفردين، كلّ في قائمة تخصّه أو الاكتفاء بالمنافسة القوية على المقاعد الفردية خصوصًا "حزب النور" الذي ترتفع حظوظه في هذا المضمار. وعلى الرغم من كون الحزب السلفي الكبير حليفًا أساسيًا في النظام الجديد، فقد قبل ترك ساحة التصارع على خمس مقاعد البرلمان المقرّرة للقوائم لمصلحة بقية الأحزاب؛ لتلافي النقد الواسع للإسلاميين وتصعيد المخاوف من توسّع أدوار القوى السلفية.

• بمنأى عن صراع الأحزاب على القوائم وانتقادات تشكيلها، وتدخّل السلطة، سواء الصريح أو عبر العسكريين السابقين المعاد تدويرهم سياسيًا، تقدّم عددٌ من التنظيمات الشبابية بما عدّ قائمة باسم فئة

٩ صرّح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية بأنّ السيسي قد أكّد حرصه الكامل على عدم قيام الدولة ومؤسساتها بدعم أيّ تحالفات سياسية أو قوائم حزبية. ودعا في هذا الشأن الأحزاب إلى تشكيل قائمة موحدة يتفق عليها الجميع، بما يعزز وجود الأحزاب على الساحة السياسية ومساهمتها بفاعلية في أنشطة البرلمان المقبل. وكرّر عدم اعتزامه إنشاء حزب سياسي جنبًا لحدوث انقسام أو استقطاب. انظر: "تفاصيل اجتماع السيسي بالأحزاب وقراره بخصوص إنشاء حزب سياسي"، **مصر اوي**، ٢٠١٥/١/١٣، على الرابط: <http://goo.gl/H2cV30>

١٠ إسماعيل الأشول، "خريطة التحالفات الانتخابية تحت الإنشاء"، **الشروق**، ٢٠١٥/١/١٥؛ محمد سعد وآخرون، "كواليس تفكيك القوائم الانتخابية وتجميعها في 'حب مصر'، **الشروق**، ٢٠١٥/٢/١٣، على الرابط:

<http://www.shorouknews.com/news/view>

aspx?cdate=13022015&id=17144c3b-1ab4-4644-a6fe-32dad0058082

مصري صريح فيها بعد قتل مصريين من الأقباط على يد مقاتلي ما يسمّى بولاية ليبيا. ومن قبلها كانت حادثة جريدة "شارلي إبدو" في فرنسا، وعدة حوادث أخرى تعزّز هذا القبول الدولي بخطاب الحرب على الإرهاب بصيغته المصرية. خُفّف الخطر الداعشي كثيرًا من ضغط المطالب الغربية على مصر، وخفوت شروطها التي ظلت تعلّق التعاون مع النظام في مصر باحترام خريطة الطريق الديمقراطية، والعمل على تخفيف حدة التوتر السياسي الداخلي، ووقف صور القمع الواسع التي تنتهجها السلطة الجديدة.

• رافقت إجراءات غلق المجال السياسي حزمة من القوانين السلطوية، تعمل جميعها على الحدّ من حرية التنظيم، وحركة القوى السياسية وإعاقة مبادرات المجتمع؛ فمن تأميم للحقّ في التظاهر عبر قانون جائر، إلى التضييق على حرية التنظيم الأهلي والنقابي بقانون لم يحظْ بأيّ مستوى مقبول من رضا المجتمع المدني، وطرح إجراءات ومؤسسات غابتها إعاقة الإتاحة الحرة للمعلومات، وقمع الدعوة العلنية للأفكار والحقّ في التعبير عنها بما ألغى تقريبًا الصوت المعارض من الإعلام الحكومي والمستقل.

تأمل السلطة الجديدة من هذه الانتخابات إحداث استقرار للنظام، لكن بما لا يبعدها عن معادلة "المباركية" الموروثة؛ بحيث تنضبط الممارسة وفقًا لشكلانية ديمقراطية، تلزم الفعل السياسي بـ "هامش" يضيق باستمرار، ويجري التحكّم فيه بواسطة تشريعات وتدخلات إدارية سلطوية الهوى^(١٥). يجدر هنا التذكير بأنّ باب رفض الهامش الضيق كان وراء تصعيد مطلب إجراء انتخابات حرة وفقًا لنظام انتخابي يتّسم بالنزاهة والعدل على رأس قائمة مطالب ثورة الخامس والعشرين من يناير. ظلّت المجابهة مع سيطرة المال السياسي والمطالبة بحصارها

• بالتوازي مع تفاقم المعاناة المعيشية للقطاع الأغلب من المصريين، استمرت حالة عدم الاستقرار السياسي، تحرّكها موجة من الشدّ والجذب العنيفين مع جماعة الإخوان التي تقلّصت لفترةٍ وتيرة حراكها في الشارع، في الوقت الذي بقيت فيه على "سخونتها" إعلاميًا. وسرعان ما انفجرت موجة عنف مع حلول الذكرى الرابعة للثورة، نسّبتها السلطة إلى الإخوان^(١٦). وبقيت الحال بين نظامٍ يصوّر ما يجري من أحداثٍ باستخدام مصطلحات الحرب على الإرهاب ودياجيتها الدعائية، مدفوعًا بغايات المكوّن الأمني الأعلى صوتًا في السلطة الجديدة، ومعارضة سياسية طريفة لم تجد لها سبيلًا في العمل السلمي، فاختارت الاشتباك العنيف مع النظام، أو دفعت نحوه دفعًا بحسب ما يردّد مناصروها. ولم يعد مستغربًا أن يمتد التضييق والقمع إلى بعض من كانوا ضمن تحالف الثلاثين من يونيو من المناوئين لحكم مرسي، يجيء التوسّع في تعزيز المكوّن الأمني وعودة تدخله في الشأن السياسي وهيمنته على القرار، معززًا ممارسات "أمننة المجال السياسي"^(١٧) التي تتضخم بذريعة مكافحة الإرهاب ومنع عودة الإخوان وغيرهم من الموصوفين "بقوى التخريب" من الوصول إلى فضاء المنافسة السياسية. أمّا الخطاب الإعلامي الأمني الموجه للناس، فقد لخصه أحد الحقوقيين بمسمّى "دولة الخوف"، واصفًا اللحظة: "ما بين الخوف على الدولة والخوف من الدولة سُنّجى الانتخابات المقبلة". وتساءل: "أيّ برلمان هذا الذي سينتخبه الخائفون من الحرية والخائفون عليها"^(١٨).

• يبدو المجتمع الدولي متحفّظًا عن أداء نظام السيسي. ولا تزال بعض الدول الغربية ذات العلاقات الوثيقة بمصر تطرح تحفّظات عليه، وإن تعيّرّت الحال نسبيًا في ظلّ التطورات الجديدة من صعود "داعش" في العراق والشام، وتفاقم الأزمة في ليبيا إلى حدود التهديد بتدخّل

١٥ ظلّ تفصيل القواعد الانتخابية وفقًا لمقاسات السلطة، وضبط بوصلتها على خياراتها، مَلَمحين مميزين لانتخابات البرلمان في مصر بعد انقضاء المرحلة الليبرالية في النصف الثاني من القرن العشرين؛ فقد بدت ممارسة متوافقة مع طبيعة المرحلة الناصرية التي تأسس بعض من شرعيتها على قضائها على الممارسة الحزبية التي أسندت إليها الدور الرئيس في إفساد الحياة السياسية، وجرى خلال هذه المرحلة التضييق على الممارسة الديمقراطية إلى حدّ بعيد، والاكتماء بالاتحاد الاشتراكي العربي، تنظيمًا سياسيًا جامعًا بصيغة "الحزب الوحيد". أمّا في مرحلة السادات التي شهدت انفتاحًا نسبيًا، فقد طوّرت منظومة الاستبداد سلوكها عبر الموازنة بين القبول في كفة بتحويلات شكلية سمحت بالتعددية الحزبية عبر ما عُنون في الفضاء السياسي المصري باسم "الهامش الديمقراطي"، وفي الكفة الأخرى وضعت أسس منظومة مراوغة للحدّ من أيّ إمكانية لتداول السلطة، وتضمن الهيمنة عبر نموذج "الحزب الواحد المسيطر" الذي حلّ في هيمنته على الفضاء السياسي محلّ الحزب الوحيد وسمح بخروج أحزاب مثل الوفد والتجمع والعمل والأحرار بوصفها معارضة يمينية ويسارية في وجه الحزب الوطني الذي أنشأه السادات، وعدّ وقتها ممثلًا لاتجاهات الوسط المحافظة. اعتمدت هذه المنظومة جملةً من التدخلات القانونية والإدارية إضافةً إلى حيل التزوير، لضمان هيمنة تامة على أعمال البرلمان من جانب حزب السلطة، وإلحاقه بصورة واسعة بالسلطة التنفيذية وإرادتها. تفاقم هذا الوضع عبر العقود الثلاثة لنظام مبارك، حيث اشتهرت مؤسساته الأمنية وحزبه الوطني برعاية بعض أكثر صور التزوير فجاجةً في تاريخ مصر البرلماني. وقد صمّى مبارك القوى السياسية بتدخلاته الأمنية وحصاره لها، وضيق على الحقّ في التنظيم.

١٢ وقع في تلك الليلة ٢٣ قتيلًا و٩٧ جريحًا (بينهم ١٩ من أفراد الأمن). وجرى اعتقال ٥٠٠ من النشطاء والمتظاهرين، من بينهم عدد من الصحفيين والإعلاميين. المطرية (شمال القاهرة) التي شهدت أشدّ المواجهات عنفًا وقع فيها وحدها ١٤ قتيلًا. الجديد أنّ التظاهرات والفعاليات السلمية الإخوانية قد تزامنت مع أعمال انتقام وتخريب نسّبتها وزارة الداخلية إلى تنظيم الإخوان المسلمين. انظر: فيديو بعنوان "إبراهيم: الإخوان عملوا على تخريب مصر"، سكاى عربية نيوز، ٢٠١٥/١/٢٦، على الرابط:

<http://goo.gl/IQTMM9>

١٣ يشير مفهوم "أمننة المجال السياسي" إلى تحويل خطاب عام سواء كان سياسيًا أو اجتماعيًا أو اقتصاديًا إلى خطاب أمني، تسيطر على مفرداته المخاوف وتهمين الدوافع الأمنية على الحلول والبدائل التي يطرحها، على نحو لا يسمح بالتنوع والاختلاف، ويضع المراقبة فعلاً ملازمًا، ويعدّ المخالفة معه ضربًا من ضرب التهديد. انظر: علي الرجال (معدّ)، "تفكيك أمننة المجتمع المصري وإعادة تدويره إلى الخطيرة المدنية" (الرابط: مؤمنون بلا حدود، ٢٠١٣)، ص ٣.

١٤ نجاد البرعي، "دولة الخوف"، الشروق، ٢٠١٥/١/١٩، على الرابط: <http://www.shorouknews.com/columns/view.aspx?cdate=19012015&id=86d32588-9aea-b28c-25e282675e65>

إلى أدنى حد، ووضع قواعد منفتحة للتنظيم الحزبي، وإنشاء نظام انتخابي يتسم بالحرية والنزاهة، تشكل خطاب قوى الثورة. ويلحظ متابع جدالات التعديل والتنقيح التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية سواء في مرحلة تعديل الدستور في ٢٠١١ التي تلت الثورة مباشرة، أو خلال مرحلة دستور ٢٠١٢، أو حتى مع الدستور الأخير في ٢٠١٤، مدى سيطرة هاجس عودة منظومة الانتخابات "المباركية" تلك. كان مفهومًا لدى القوى الثورية أنّ تخليق مجال سياسي طبيعي يقوم على توازن السلطة بين مؤسسات فاعلة ومستقلة، هو التحدي الحقيقي في مواجهة استبدادٍ مكرّس، تعتمد قواه على تقليص المجال السياسي وتقليل صعود الجماهير التي حفزتها الثورة.

إنّ السلطة التي خلعت الرئيس المنتخب وأعلنت خريطة طريق منحتها صفة الديمقراطية، قد صادرت في معرض صراعها مع المعارضة وبخطوات محسوبة، جزءًا معتبرًا من المجال السياسي، حين فرضت حزمة قوانين أمنية الهوى، خلال الأيام الأخيرة للرئيس المؤقت عدلي منصور. ومثلت هذه القوانين هي وما تلاها من إجراءات اتخذها السيسي وحكومة إبراهيم محلب منذ لحظة توليها، ترسيمًا جديدًا للمجال السياسي يرده إلى تخوم ما قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

١٧ لعلنا نرجع هنا إلى قرار المحكمة الدستورية العليا ببطان قانون انتخابات مجلس الشعب الذي صدر قبيل إجراء الانتخابات الرئاسية في حزيران/يونيو ٢٠١٢ ليهني معركة طويلة بإنجاز هدف تحصين المجلس العسكري في مواجهة الرئيس المنتخب. قانون الانتخابات الذي وقع إبطاله كان هو السند التشريعي الذي أجريت على أساسه الانتخابات البرلمانية. وقتها هرع المجلس العسكري لإنفاذ الحكم، متعجلًا استعادة سلطة التشريع بين يديه، ليضيف بها المزيد من التحصين لوجوده في مواجهة الرئيس المنتخب، وبما يكترس وضعية ازدواج رأس الدولة التي ابتدعها المجلس العسكري مع ظهور إمكانية إخفاقه في الدفع بمرشح يمثل تطلعاته السياسية وما يطلبه من تحصين. ومهد هذا الصراع سواء بالمراسيم أو بالأحكام القضائية لصدور الإعلان الدستوري المكمل المثير للجدل، والذي طرحه مرسي للحد من سلطة مناوئيه. وفي وقت أزمة الإعلان كان المتوقع صدور قرار لمحكمة القضاء الإداري - وكان مقدّرًا بعد يومين فقط - في الطعن على قرار المجلس العسكري. وجاء قرار مرسي - إلى جانب عودة مجلس الشعب - إجراء انتخابات برلمانية بعد ٦٠ يومًا من استفتاء الشعب على الدستور الجديد، ومن ثم إقرار قانون انتخابات جديد في مجلس الشعب، وبما يعني فعليًا أنّ عمل المجلس (وهو المنحل بقرار المحكمة الدستورية) قد يستمرّ لعام إضافي كامل. وعلى الرغم من أنّ رئيس المجلس قد هرع بالدعوة لعقد جلسة لأعضاء المجلس المنحل حال صدور القرار، لكن تحت ضغوط النقد المتصاعد للرئيس الجديد، وغيبية أي أثر لحجج الدفاع عن موقفه، استجاب مرسي للضغوط، مؤثرًا تمرير الأزمة وتراجع عن قراره. وهي الخطوة التي كشفت في الوقت ذاته حقيقة ازدواج السلطة وكون المجلس العسكري قد ترك له نصف كرسي الرئاسة ليحتله.

١٨ على الرغم من أنّ الانتخابات في مصر ظاهرة تعود إلى القرن التاسع عشر، فطرح أول تقسيم له منطق الدوائر الانتخابية جاء مع دستور ١٩٢٣، والذي اعتمد معيار التمثيل العددي المتوازن لرسم الدوائر، وجعل لكلّ سنّين ألفًا من الناخبين دائرة ممثّلها نائب واحد في البرلمان. وقتها بلغت الدوائر في مصر ٢١٤، ولم يجر أي تعديل معتبر على هذا التقسيم عبر ثمانية عقود على الرغم من التحولات الكبيرة التي شهدتها الأراضي المصرية خصوصًا تحولات الريف والحضر وانتقال السكان وتحولات المجالات الاقتصادية وغيرها مما أخلّ بقوة بمعيار التمثيل المتوازن. أضاف إلى تشوّه ممارسات السلطة بتعديل حدود الدوائر بصورة جزئية لأغراض انتخابية فاسدة، إمّا لحرمان مرشح من قواعده أو لدعم قوة مرشح. وحتى التعديل الذي أجري في ١٩٩٠ لم يعكس أيّ رغبة في إعادة النظر في قسمة الدوائر، واكتفى بخلق دوائر جديدة أو تقسيم بعض ما تضمّ منها بصورة كبيرة، وكان طبيعيًا في أعقاب الثورة أن يطرح مشروع بديل لتقسيم الدوائر، بموجب مرسوم القانون ١٢١ لسنة ٢٠١١، والذي كان يؤمّل من ورائه طرح تقسيم أكثر عدالة ويقلّل من العجز الديمقراطي والتمثيل غير المتوازن لأصوات المصريين. لكنه قسم الدولة إلى ٤٦ دائرة انتخابية للانتخابات القوائم الحزبية مقابل ٨٣ دائرة انتخابية خصّصت للانتخاب الفردي. ووزعت مقاعد البرلمان البالغ عددها ٥٤٠ مقعدًا للنظام الفردي بنسبة ٧٨٠٪ و١٢٠ مقعدًا للنظام القائمة المخلفة المطلقة بنسبة ٢٢٠٪ وماني دوائر لكل منها ١٥ مقعدًا لكل دائرة، تقسم بنظام القطاعات، بحيث تدمج أكثر من محافظة في دائرة واحدة، وتحصد مقاعد الدائرة القائمة الأعلى الأصوات، وتخرج باقي القوائم مهما كانت نسبتها دون أي تمثيل.

إلى أدنى حد، ووضع قواعد منفتحة للتنظيم الحزبي، وإنشاء نظام انتخابي يتسم بالحرية والنزاهة، تشكل خطاب قوى الثورة. ويلحظ متابع جدالات التعديل والتنقيح التي طرحتها الأحزاب والقوى السياسية سواء في مرحلة تعديل الدستور في ٢٠١١ التي تلت الثورة مباشرة، أو خلال مرحلة دستور ٢٠١٢، أو حتى مع الدستور الأخير في ٢٠١٤، مدى سيطرة هاجس عودة منظومة الانتخابات "المباركية" تلك. كان مفهومًا لدى القوى الثورية أنّ تخليق مجال سياسي طبيعي يقوم على توازن السلطة بين مؤسسات فاعلة ومستقلة، هو التحدي الحقيقي في مواجهة استبدادٍ مكرّس، تعتمد قواه على تقليص المجال السياسي وتقليل صعود الجماهير التي حفزتها الثورة.

إنّ السلطة التي خلعت الرئيس المنتخب وأعلنت خريطة طريق منحتها صفة الديمقراطية، قد صادرت في معرض صراعها مع المعارضة وبخطوات محسوبة، جزءًا معتبرًا من المجال السياسي، حين فرضت حزمة قوانين أمنية الهوى، خلال الأيام الأخيرة للرئيس المؤقت عدلي منصور. ومثلت هذه القوانين هي وما تلاها من إجراءات اتخذها السيسي وحكومة إبراهيم محلب منذ لحظة توليها، ترسيمًا جديدًا للمجال السياسي يرده إلى تخوم ما قبل الخامس والعشرين من كانون الثاني / يناير ٢٠١١.

إعادة ترسيم المجال السياسي على المقاس "المباركي"

خطت القوانين الجديدة التي وضعتها السلطة نظامًا انتخابيًا مختلطًا يجمع بين الانتخاب بالقائمة المغلقة، والانتخاب الفردي. كان الغرض الأساسي من هذا النظام المزدوج ضمان تمثيلٍ أوسع للأحزاب السياسية يتيح لها المنافسة بقوائمها (فرادى، أو في تحالف) في أربع دوائر انتخابية تضمّ كلٌّ منها عددًا من محافظات الجمهورية. تقوم فلسفة الدستور في اعتماد نظام القائمة على التمييز الإيجابي لبعض الفئات التي يُخشى من تهيمشها. وقد سمى الدستور سبع فئات يمنحها حصّة من مقاعد كلّ قائمة؛ وهي النساء والأقباط والعمال والفلاحون والنوبيون وذوو الاحتياجات الخاصة، ومصريو المهجر^(١٧). إلا أنّ القانون الذي طرحه عدلي منصور قد خالف توقّعات الأحزاب وضرب بمطالبها عرض الحائط؛ إذ آثر الانحياز لنظام الانتخاب الفردي، على حساب نسب المقاعد

١٦ الدستور في مادته ٢٤٣ و٢٤٤، يحدّد هذه الفئات. انظر: دستور جمهورية مصر العربية ٢٠١٤، على الرابط:

<http://www.sis.gov.eg/Newwr/consttt%202014.pdf>

كان غريبًا مع السيسي رضا الأحزاب بقواعد الانتخابات المضيقه للمجال السياسي التنافسي؛ وهي ذاتها التي حملت حملة شعواء على منصور منتقدًا خطواته - بوصفه رئيسًا مؤقتًا - أن يندفع قبيل أيام من انتهاء فترته الرئاسية نحو طرح قوانين على درجةٍ بالغة من الأهمية كهذه، ودون مشاورةٍ معقولةٍ أو أدنى اهتمامٍ بأراء الأحزاب وتوافقاتها العريضة بخصوص تصميم منظومة الانتخابات خلال الأعوام الثلاثة التي خَلَّت. حين خاطبت الأحزاب السيسي بخصوص هواجسها من هذه القوانين، بوصفه المالك الجديد لسلطة التشريع المؤقت في غيبة البرلمان، وطالبته بإعادة طرح هذه القوانين للتداول والنقاش، سدَّ السيسي أذنيه عنها، وأعلن صراحةً أنه لا نيةً لتغيير هذه القوانين أو طرحها لأيّ نقاشٍ عام^(١٩). وفي النهاية بعد استفادته من تهديداتها الكلامية ومحاولات الضغط والتوافق، رضخت جميعها لسلطة الأمر الواقع، وقبلت بالانخراط في العملية السياسية المحكومة والمحدودة، بل والمفصلة لفائدة سلطة المال ودوائر رجال الأعمال ممن صنع وجودهم السياسي نظام مبارك ومصالحه.

”

حين خاطبت الأحزاب السيسي بخصوص هواجسها من هذه القوانين، بوصفه المالك الجديد لسلطة التشريع المؤقت في غيبة البرلمان، وطالبته بإعادة طرح هذه القوانين للتداول والنقاش، سدَّ السيسي أذنيه عنها

“

٢١ مستويات العنف السياسي في مواسم الانتخابات الثلاثة في ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، و٢٠١٠، لم تكن مسبقة. وأصبحت ممارسات تقفيل اللجان ومنع أنصار المرشحين الآخرين، وتحطيم دعايتهم ومنع مؤتمراتهم حاضرة بقوة في المشهد، مع شيء من قبول السلطة مثل هذه الممارسات العنيفة. يُعَلِّق أحد الباحثين على انتخابات ٢٠٠٥، ٢٠٠٥، بقوله: "شهدت مصر أعنف انتخابات في تاريخها من حيث عدد الضحايا والمصابين وأعمال البلطجة والرشوة التي سادت مرحلتها الثانية والثالثة". في انتخابات عام ٢٠٠٠، تميزت المرحلة الأولى بنزاهة نسبية منحت الأحزاب والقوى السياسية مقاعد كثيرة (الإخوان وحدهم حازوا ما يزيد على الثمانين مقعدًا)، ولكن الخوف من حصول مرشحي الإخوان على مزيد من الأصوات عزَّز تدخل الأمن والحكومة وأعمال البلطجة لإنجاح مرشحي الحزب الوطني. يضاف إلى ذلك تحيُّز بعض وسائل الإعلام المملوكة من الدولة لمرشحي الحزب الوطني وإعطاء إشارات سلبية بالنسبة إلى مرشحي الإخوان، انظر: سعيد شحاتة، "الانتخابات المصرية البرلمانية في الميزان"، *التجديد العربي*، ٢٠٠٧، على الرابط:

<http://www.ihec.iq/ihectfp/Research-and-Studies/Electronic-Library/63.pdf>

ويرصد باحث آخر كيف تفجرت عمليات العنف في ١٥ محافظة من إجمالي ٣٦ محافظة خلال فترة الحملة الانتخابية من ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، حيث غلبت عمليات العنف بين أنصار المرشحين المتنافسين دون تدخل أجهزة الأمن. وشهدت تلك المرحلة حالي قتل وجرت محاولات قتل بعض المرشحين مثل شفيق شاهين. وبلغ إجمالي عمليات العنف ٦٧ حالة منها أربع حالات تهديد بالقتل بنسبة ٥% وحالات قتل بنسبة ٣٠%. ولم يحدث قتل خلال المرحلة الأولى للانتخابات وجرى العنف في ٥٥ دائرة بنسبة ٧٦% من دوائر المرحلة البالغة ٨٢. وكانت نسبة البلطجة في المخالفات التي جرى رصدها تبلغ ٥٥%. انظر: حسن أبو طالب، "العنف في الانتخابات: تفاقم البلطجة والتدخلات الأمنية"، في: عمرو هاشم (محرر)، *انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥* (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية الأهرام، ٢٠٠٦).

ولعلَّ السرَّ في تحذير الأحزاب المعارضة من عودة سطوة رجال الأعمال^(٢٠)، تكشفه التجربة الانتخابية البرلمانية في جولات ٢٠٠٠، ٢٠٠٥، و٢٠١٠؛ فقد أظهرت سطوة المال السياسي، قدرته على التغلُّب على الأحزاب جميعها بما فيها حزب السلطة المهيمن، والمدعوم من بيروقراطية الدولة. في هذه الجولات، أجاد رجال الأعمال استخدام ممارسات "الزبائنية

١٩ "مصادر رئاسية: السيسي لن يتدخل لتعديل قانون مجلس النواب"، *الشرق الأوسط*، ٢٠١٤/٦/١٠، على الرابط:

<http://aawsat.com/home/article/115166>

- "مصادر رئاسية تكشف موقف السيسي من قانون مجلس النواب"، *الفجر*، ٢٠١٤/٦/١١، على الرابط:

<http://www.elfagr.org/619481>

٢٠ حذَّر العديد من المعلقين السياسيين والحزبيين من هذه الظاهرة، ومنهم يونس مخيون رئيس حزب النور، انظر: "حزب النور: البرلمان المصري المقبل لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ"، *سي إن إن العربية*، ٢٠١٥/١٠/٢٠، على الرابط:

<http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/06/14/egypt-nour-party-elections>

معضلة الحزب الجماهيري

لا تشير التحالفات التي تبرز على السطح إلى أي إمكانية لاستمرارها في فترة الانتخابات ذاتها، فضلاً عن استمرارها خلال انعقاد المجلس التشريعي؛ فهي تحالفات تبدو وقتية شديدة السيولة، لا يتوقع أن تسفر عن ائتلاف وتكتلات سياسية حقيقية. وفي المقابل يتمدد الفراغ التمثيلي الناجم عن ضعف المكونات الحزبية. تحيط الشكوك بقدرة الأحزاب على تمثيل إرادة الجماهير ومطالبها، بسبب عيوب هيكلية، بعضها داخلي مرتبط بطبيعة تكوينها النخبوي والمدني، وضعف كودارها في التجذّر العضوي في الأرضية الشعبية، وبعضها خارجي يتمثل في عراقيل وضععتها السلطة على الحياة الحزبية، تضيق المنافسة على مقاعد البرلمان في نسبة الخمس المخصصة للقوائم الانتخابية الحزبية. بهذه النسبة أضعف قانون مجلس النواب دور الأحزاب لمصلحة المستقلين، وفقز على هدف القضاء على المظاهر الزبائنية والعشائرية في موسم الانتخابات^(٢٢). وآثر أن يغازل أصحاب القدرات المالية ومن يتمتعون بروابط عشائرية، على نحو ما كان يجري أيام مبارك. ليست المنافسة على هذه النسبة الضئيلة ذاتها قصراً على الأحزاب، بل يحق للمستقلين تجميع أنفسهم ضمن قوائم. لهذا فالباعث من وراء التحالفات هو تعويض الأحزاب التي ابتلعت القبول بالنظام الانتخابي المقلص وجودها.

في ما يتعلق بالضعف الذاتي، فهذه الأحزاب الموروثة غالبها من عهد مبارك، فقدت قواعدها الجماهيرية بعدما سحبت منها البساط حركات اجتماعية أكثر حيوية وقدرةً على إقناع الجماهير بخطابها المعارض لمبارك. أمّا الأحزاب التي نشأت بعد الثورة، فقد خفت بريقها مع تعثر المسارات الثورية ذاتها وخفوت المطالب الاجتماعية والسياسية؛ إذ ارتبطت برامجها بهذه المطالب، علاوةً على ظهور بعضها بمظهر انتهازي ومخاتل نقر منها الجماهير. وفي واقعها الراهن، عجزت جميعها عن ملء الفراغ السياسي؛ إمّا لافتقارها إلى قوة المال وعجزها عن تطبيق نموذج للزبائنية السياسية ينافس ما أتبعه "الحزب الوطني"، من تشكيل قواعد شعبية عبر الخدمات الموسمية المجلوبة من السلطة نفسها، أو عبر مؤسسات التطوع الخيرية التي تنشط في مواسم الانتخابات كما فعل الإخوان.

٢٢ في مفهوم الزبائنية في سياق انتخابي وعملية تبادل المنافع المادية بين أولياء النعم والمعوزين، والواصف للعلاقات الباترونيالية وشخصنة نظام الحكم وهيمنتها على المجال السياسي، انظر: حافظ عبد الرحيم، الزبونية السياسية في العالم العربي: قراءة اجتماعية سياسية في تجربة البناء الوطني بتونس (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص ١٧-٣٤.

لم يكن هؤلاء النواب يحضرون مداورات البرلمان، حتى في الجلسات التي ناقشت أهم القوانين وأخطرها؛ فالحصانة والعلاقة الخاصة التبادلية مع المسؤولين في الحكومة، كانتا هما المطلوبتان؛ فمن جهة المسؤولين كانت الغاية أن يضمنوا دعم عدد من النواب لهم في المجلس، يستطيع وحده تمرير أي استجابات وإحاطات رقابية تُطلب منه في البرلمان، والإسهام في لحظات طلب تجييشهم لحماية الحكومة من أي احتمال لسحب الثقة منها. والمقابل بسيط، يستطيع الوزير تقديمه عبر سلطة واسعة له في تخصيص الموارد وإسناد الأعمال بالأمر المباشر، والطروحات الصورية لمناقضات المقاولات، علاوةً على جائزة الحماية السياسية والأمنية. لهذا نشط ما عُرف بـ "مكاتب الاتصال السياسي والعلاقات البرلمانية" في أغلب الوزارات، لتقوم بحملات العلاقات العامة وحشد النواب وتسهيل المبادلات النفعية بين الوزير والنائب. وكان من أثر ذلك أن استجابة بعض الوزراء لطلبات حضورهم المجلس لاستجوابهم، ضعيفة، وبعضهم لم يكن يلتفت إليها، ويغيب على الرغم من لوم البرلمان له.

”

فقد البرلمان دوره بوصفه ممثلاً للأمة، بفقدانه تكوين منابر حقيقية وممارسة الأدوار الرقابية أو تلك الداعية للإصلاح الواسع

“

ولم يكن غريباً في هذا النظام أن تتضاءل أهمية الدعوات الإصلاحية، وصوغ البرامج الحزبية الداعية لسياسات عامة جديدة، لمصلحة الفئة المهيمنة على القرار، وبإعراض صريح عن تمثيل الفئات الأكثر تهميشاً. وحتى الفئات الواسعة كالعاملين والفلاحين، فقد جرى تغييب صوتها وإضعاف أي ضغوط من النقابات على الحكومة أو من مجموعات برلمانية أو حزبية مناصرة لحقوقهم. عزز ذلك غياب صور الرقابة وضعف آلياتها في المجلس، وتحول سلطة البرلمان إلى مناقشات صورية تنتهي بخدمات محلية ضيقة. فقد البرلمان دوره بوصفه ممثلاً للأمة، بفقدانه تكوين منابر حقيقية وممارسة الأدوار الرقابية أو تلك الداعية للإصلاح الواسع. وكانت المحصلة إلحاقاً جديداً للبرلمان بالسلطة. وفي الوقت الراهن، لا توجد أدنى ضمانات للوقاية من عودة هذه الممارسات، بل المرجح أن تعود على نطاق واسع وسافر، لتشكل بذاتها تهيئاً لحل معضلة الحزب الجماهيري التي تواجه شعبية السيسي. وهو ما سنتناوله في النقطة التالية.

الوطني: تأثير المال وهواجس عودة الفلول

مع اندلاع الثورة، ومنذ حرق مقره الرئيس، والزجّ بقيادتيه الأبرز في السجن، بقي الهاجس الأكثر بروزاً في أزمة المشهد الحزبي المصري الراهنة هو عودة "الحزب الوطني"؛ فمن يسمون بالفلول - ذلك الوصف الذي استخدمته قوى الثورة لوصف البطانة السياسية لمبارك وقادة حزبه - عادوا إلى الصعود وتصدّر المشهد رويداً رويداً. وقد تمّ لهم ما أرادوا مع صدور حكم المحكمة الإدارية بأحقيّة أعضاء الحزب الوطني السابق في الانتخاب، لينقض القرار الذي صدر في أعقاب الثورة بحلّ الحزب الوطني^(٣٥). كان الحراك الثوري كفيلاً بمنع قيادتي الحزب الوطني من الترشح في الاستحقاقات الانتخابية التي جرت عقب الثورة، ودفع بغالهم إلى الاعتزال أو الكمون والتلون. كان قرار الحلّ مطلباً شعبياً أساسياً في ما عُرف وقتها بالعزل السياسي، والذي نُظر إليه بوصفه إجراءً انتقاليًا يضمن عدم عودة نظام مبارك إلى الحكم^(٣٦).

إنّ إجماع السيسي عن إنشاء حزب سياسي على غرار السادات في ١٩٧٧ هو خلاصة تراكم هواجس تتعلق بالحزب الوطني وتسبب سياسات احتكاره المجال السياسي في نشوب ثورة جماهيرية. ولعلّ من الأسباب التي تعضد هذا الإجماع:

- حصول السيسي على ما يقارب المئة في المئة من الأصوات (٩٧,٣٪) في جولة الانتخابات التي جرت في حزيران / يونيو الماضي ما يخفّف عنه ضغوط غياب كتلة حزبية واضحة تقوم بالمنافسة وتحقيق أغلبية مريحة لمصلحته في مجلس النواب؛ فاعتماده على جماهيريته الشخصية يؤجّل الاستجابة للدعوات التي تطالبه بتدشين حزب سياسي. لكن لا أحد يراهن على أن تصمد هذه الجماهيرية الفردية التي صنعها له الإعلام والخطاب

٢٥ صدر قرار الحلّ يوم السبت ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١١ من محكمة القضاء الإداري في مجلس الدولة، بناءً على تقرير لهيئة مفوضي الدولة انتهى إلى تأييد طلب الحلّ استناداً لإفساد الحزب المجال السياسي ودوره في ما آلت إليه الدولة المصرية من مشكلات، انظر: طلعت الغندور، "اختفاء الحزب الوطني عن الحياة السياسية بعد ٣٣ عاماً"، الجمهورية نت، د. ت، على الرابط: <http://www.algomhuria.net.eg/it/tahkik49.html>

٢٦ جرى تضمين العزل السياسي في تعديلات قانون مباشرة الحقوق السياسية. لكن جرى صراع كبير لإلغائه؛ فقد كان يستهدف في المقام الأول أحمد شفيق آخر رئيس وزراء في عهد مبارك، وقطع الطريق عليه حتى لا يترشح في انتخابات الرئاسة. وقضت المحكمة الإدارية بقبول الطعن بعدم دستورية التعديلات التي طرأت على القانون قبيل الانتخابات في حزيران/يونيو ٢٠١٢.

أفضى إنكار هذه الأحزاب ملامح ضعفها، وجعلها ترفع سقف مطالباتها خلال التفاوض إلى حدّ يتعدّى قدراتها على الحسم الميداني في الانتخابات، إلى استحالة وضع اتفاق يقرّ قواعد معقولة لرسم القوائم المشتركة، والتمهيد لما يُعرف في الثقافة الانتخابية المصرية بـ"إخلاء" الدوائر بصورة تبادلية. ولعلّ ما أضاف إلى هذا العجز، هو طرح عدد من هذه الأحزاب الرهان على اجتذاب عناصر النظام القديم، ابتغاء تعبئة موارد مالية وقدرات تعبوية عشائرية تمكّنها من حشد أصوات القطاعات الأكثر فقراً التي جرى العرف على استمالتها بالمال والخدمات في موسم الانتخابات^(٣٧). كان هذا الرهان بمنزلة بارود فحجر أيّ قدرة على تكوين تحالفات حزبية ذات قيمة؛ فقد خشي الكثير من الأحزاب المحسوبة على الثورة الاندماج مع هذه الوجوه، ما يتسبّب في مسلك تصويتي عقابي تسلكه الجماهير بما يزيد من إضعاف مواقفها. وبعضها الآخر الواثق بقدرته المنفردة كـ"حزب النور"، يستخدم هذه الهرولة ضدّ خصومه.

”

الأحزاب التي ساهمت في اختلاق "كاريزما" السيسي لم تدرك أنّ صعوده بخطاب الإنقاذ وحماية الدولة، هو بذاته ما أضعف وجودها السياسي

“

ولا ننسى أنّ هذه الأحزاب التي ساهمت في اختلاق "كاريزما" السيسي لم تدرك أنّ صعوده بخطاب الإنقاذ وحماية الدولة، هو بذاته ما أضعف وجودها السياسي؛ فقد حوّلت المجال السياسي كلّه ساحة انتظار لـ"البطل" وهو ما يقطع عليها الطريق لمعارضة إرادته، أو منافسة من يميل لهم ويرعاهم، أو حتى الحزب الذي قد يقرّر إنشاءه. ولعلّ في هذا الضعف ما يفسّر تنامي الدعوات في أوساط الإعلام التابع للسلطة التي طالبت السيسي بإنشاء حزب يضمّ أنصاره^(٣٨).

٢٣ يرصد أحد التقارير الصحفية تقدّم ١٠٦ من رموز الحزب الوطني وممثليه البرلمانيين للانتخابات، انظر: فؤاد خيرت، "بالأسماء.. ١٠٦ من فلول الحزب الوطني على أعتاب البرلمان"، الفجر، ٢٠١٥/٢/٧، على الرابط:

<http://www.elfagr.org/1646408>

٢٤ بدأ مُغوياً لبعض الإعلاميين دعوة السيسي إلى إنشاء حزب جماهيري على غرار ما فعل السادات في ١٩٧٨، انظر: بسام رمضان، "أحمد موسى يدعو السيسي لإنشاء حزب سياسي قوي"، المصري اليوم، ٢٠١٤/١٢/٢٤، على الرابط:

<http://www.almasyalyoum.com/news/details/610599>

جاءت استجابة السيسي مترددة، ورهها ترنّ في أذنيه نصيحة قيلت لمبارك في أواخر أيامه مفادها أنّه على الرئيس السموّ فوق الأحزاب. وهي النصيحة التي تلقّاها باباً لتجاوز أزمة شرعيته وتضعف شعبية حزبه، بعد أن التصقت باسمه وبقيادته اتهامات الفساد الكبير.

أو أعضاء في الحزب، وأنتج لهم مقاعد نيابية وحصانات برلمانية، نظر لها الشعب المصري بوصفها أدوات للفساد، وليست أدوات تحصين لممثلي الشعب وتعزيز سلطتهم الرقابية^(٢٦). لم يبارح هؤلاء تموقعهم الاقتصادي، ولم يجر تعديل أي من قواعد الاقتصاد المسؤولة عن تنامي ثروتهم بهذه الطريقة، بل العكس هو الصحيح. وبأن بجلاء استخدامهم المال السياسي خلال انتخابات الرئاسة، ما لم يُخفّه القيادي في الوطني.

الأمني بمكافحة الإرهاب وإنقاذ الدولة في مواجهة المعضلات الاقتصادية المتعاطمة والإخفاق الواضح لبيروقراطية الدولة في الاستجابة لمطالب الناس، وهم بالضرورة يتوقعون وسط هذا الإلحاح على أهمية الاحتشاد في انتخابات المجلس النيابي، أن يؤدّي المنتخبون دورًا فاعلاً في معالجة تلك المعضلات وتوجيه السياسات لإصلاح الوضع فيها.

• يحطّ من شعبية السيسي الراهنة ثبوت ما اتُّهم به من إحياء للحزب الوطني في ثوبٍ جديد، خصوصاً وأنّ غالبية واضحة من قيادات الوطني السابقة قد أيدته علناً وعملت على حشد الأصوات له خلال الاستحقاق الرئاسي. وربما لا تزال ماثلة أمام عينيه النصيحة التي وُجّهت لمبارك بأن يكون "فوق الأحزاب" بعدما وُجّهت اتهامات الفساد لغالب رؤوس حزبه، خصوصاً من رجال الأعمال، وباتت تطرق باب قصره، وتتعلّق بذمته هو شخصياً. وفي ظلّ هيمنة واضحة من السيسي على توجهات القضاء، خرج الحكم الإداري بعودة مرشحي الوطني، ليدفع بهذه التكهانات قبل أسابيع قليلة من إعلان فتح باب الترشح. ومما يكمل الاتهام هذه الصورة التي رسمها أحد قادة الحزب الوطني المعروفين، والذي صرّح بأنّ الوطني "لم يغادر الحياة السياسية". وأضاف مزهواً بأنّ الحزب قد "وقف وقفة قوية خلف السيسي في الانتخابات الرئاسية"^(٢٧).

قد يتناقض ما نقوله مع كون الحزب الوطني حزباً مصلحياً، وأحد تمثيلات الزبائنية السياسية، فلم يجمع أعضائه توجهً فكري أو نضالي من أيّ لون، بل خليط واسع من الأفكار التي تراوح بين الوطنية المصرية الضيقة، والزعامة القومية. وظلّ وجوده مرتبطاً بأدوار ترسمها له السلطة، وقد زال بزوالها. لكن الأمر متعلق ببقاء المصالح ذاتها التي جمعت رموزه من أصحاب المصالح الرأسمالية ممّن تلزمهم هذه المصالح بعلاقة طفيلية مع الدولة، وتلزمهم عوامل نشوء ثروتهم بخدمة البنية الاحتكارية للاقتصاد، وطبقة الطفيليين/ المحاسيب التي رعاها مبارك، وصاروا خلال عقدين مهيمتين على الاقتصاد، ونجحوا في السنوات الأخيرة من حكمه إلى حدّ كبير في توجيه أدوات المال السياسي في نطاق مجتمعات الفقر والعشائريات بما ضمن لهم حضوراً عريضاً يفوق الأحزاب جميعها، سواء مستقلين

” إلى الآن، لم يبادر السيسي بدورٍ غير دور "الرئيس فوق الأحزاب" مؤثراً ترك موقع اللاعب داخل المشهد الحزبي، هذا دون أن يبعد عن السيطرة عليه

إلى الآن، لم يبادر السيسي بدورٍ غير دور "الرئيس فوق الأحزاب" مؤثراً ترك موقع اللاعب داخل المشهد الحزبي، هذا دون أن يبعد عن السيطرة عليه، بعدما أنجز رسم قواعد للعبة تصبّ فوائدها عنده هو؛ إذ تضمن له ولاءات حزبية وتكتلاً من الحلفاء السياسيين، دون التورط في تأسيس حزب جماهيري. يبدو استناد السيسي على أحزاب موالية إستراتيجية موقّنة، لن يكتب لها الصمود طويلاً، في ظلّ وجود قواعد لتنظيمي الإخوان وقواعد الحزب الوطني القديم. من هنا، فإنّ السيسي قد يعتمد مستقبلاً لاستثمار عملية صنع الائتلافات والتحالفات الحزبية الراهنة، والاستفادة من الاختبار العملي في الانتخابات البرلمانية لقوة هذه الائتلافات، وثبوت أنّها تتمتع بقواعد شعبية حقيقية. فمن مخرجات هذه الانتخابات يمكنه ضمّ تحالف الناجحين هذا، ليكون حزبه الجديد الذي يستطيع أن يحيي به نموذج حزب السلطة المهيم. إلى جانب الأحزاب الموالية التي جرى تخليقها وينظر إليها بوصفها إعادة إنتاج لنتوات ودوائر من قيادات الوطني خلال الأعوام الثلاثة الفائتة، يرشّح للانضواء إلى هذا المكوّن أحزابٌ عقائدية خصوصاً من القوى الناصرية التي لا ترى السيسي غير ناصرٍ جديد، وبعض القوى الليبرالية الصغيرة التي تريد استعادة

٢٨ المثال البارز على هؤلاء أحمد عزّ القيادي في الحزب الوطني الذي اعتقل في الأيام الأولى للثورة بغرض تهدئة الجماهير التي كانت تنسب إليه التزوير الواسع في انتخابات ٢٠١٠، ونال البراءة الباتة بعد أربع سنوات من المحاكمة، ويستعد حسبما أشيع لدخول الانتخابات بما دفع مقرّبين من السلطة لنفي ذلك، انظر: "الإفراج عن أحمد عزّ أحد أقطاب الصناعة المتهم بالفساد خلال عهد مبارك"، فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٨/٨، على الرابط:

<http://goo.gl/8IWDmq>

٢٧ في حديث تليفزيوني تحدّث القيادي السابق في الوطني حيدر بغدادي صراحةً عن دعم فلول الوطني المنحلّ السيسي في الانتخابات الرئاسية. ورصد بعض الصحف أكثر من قيادي من قيادتي الوطني يقود حملات واسعة لدعم السيسي، انظر: حسن عبد البر، "بالدعاية والتأييد.. رجال 'الوطني' يدفعون 'السيسي' ليكون 'مبارك'"، البديل، ٢٨/٥/٢٠١٤، على الرابط:

<http://goo.gl/Keo3j3>

من يقبل بالمعارضة السلمية، ويفي - ولو بصورة شكلية - بجزء من تعهّداته للدول الغربية، خصوصاً الولايات المتحدة؛ بإتاحة منافسة سياسية مفتوحة، وتترك المجال للقوى غير العنيفة للانخراط فيها. لكن الحال لم تعد هكذا^(٢٠).

هل ثمة إمكانية لإرساء الديمقراطية في مصر دون استيعاب الإخوان مرةً أخرى في الفضاء السياسي؟ لكن طرح السؤال في بيئة استقطاب وتحفّزٍ أمني كالتّي تعيشها مصر الآن، بقي أمراً عالي الكلفة. وعلى الرغم من تداول توقّعات بالمصالحة عبر نصف العام الفائت، وارتباطها بتطورات المصالحة المصرية - القطرية، والمصالحة الخليجية - الخليجية، وعلى الرغم ممّا أبدته أصوات عدة بين السياسيين المستقلين (وبعضهم ينظر إليهم بوصفهم حكماً) من ضرورة فضّ الصراع الحالي بين السيسي والإخوان، والإقرار بالأوضاع التي خلّفتها تظاهرات الثلاثين من حزيران / يونيو من جهة الإخوان في مقابل رفع الحصار وممارسات الملاحقة عن الجماعة وقياديتها، لم يحصل من هذه التوقّعات شيء، بل حصل التغييب الكامل لحزب الحرية والعدالة الذي يمثّل ذراع الجماعة السياسية، مخلّفاً ما يمكن وصفه بفرغ حزبي، تعتمد الأحزاب المنضوية تحت تحالف الثلاثين من يونيو إلى محاولة ملّئه.

”
المصلحة الواضحة للفصيل الأبرز في الحكومة
الحالية وجّه من الأمنيين، تدفع صوب منع تحقّق
استيعاب للإسلاميين بنسبة تنافسية عالية
“

أمّا الرأي المستند إلى حسابات البراغماتية السياسية، والذي يرى إمكانية جعل الانتخابات ساحة لتلاقي إرادة الوجود ومصالح البقاء بين السلطة والإخوان، فقد بدأ خافتاً. لا يرى الواقعيون أنّ التلاقي في ساحة الانتخابات يعني بالضرورة حسم المشكلات القائمة بين الطرفين، بل هو فقط تخفيض لحدّة المواجهة، يمهّد المجال ويخلق الفرص لإيجاد صيغة تُوقف الصدع السياسي، وتضمن نوعاً من التعايش

٣٠ منذ فوزه بالرئاسة ظلّت أصوات متناثرة تتحدث عن مفاوضات بين السيسي والإخوان تبتغي المصالحة. وخرجت شائعات عن أنّ الإفراج عن بعض قيادتي الجماعة المسجونين يجيء ضمن صفقة مصالحة، أو لكي يقوموا بأدوار وساطة لإنجاز المصالحة. ومنهم علي فتح الباب، ويسر علي. وقيل إنّ ترك قياديين كمحمد علي بشر (الذي لم يُقبض عليه إلا مؤخراً) كان للسبب ذاته. ويجد القارئ نموذجاً مبكراً لهذه الأقوال في تقرير للجزيرة: "مراقبون: مصالحة السيسي والإخوان ممكنة"، الجزيرة نت، ٢٠١٤/٦/٢، على الرابط:

<http://goo.gl/C1IYe0>

بعض بهائها السياسي القديم، وأحزاب مصلحة نشأت عقب الثورة. ومن هنا، لن يكون الأمر إنشاء حزب جماهيري خلف السيسي، بل إعادة رسم للمجال السياسي؛ بتخليق منابر وإعادة تنظيمها لتقديم ممارسة ديمقراطية شكلانية فيها سلطة ومعارضة وأدوات سياسية. يحتاج السيسي وبشدة إلى نفي الطابع العسكري عن نظامه، وإخفاء معالم هيمنة العسكريين على مفاصل الدولة، وعلى المجال السياسي.

الإسلاميون: المراوحة الإستراتيجية بين المناورة وحرب المواقع

لا يزال أمر عودة الإخوان إلى الحياة السياسية ملتبساً؛ فهناك من ظلّ يتصوّر إمكانية قبول السلطة الراهنة بعودة حزب "الحرية والعدالة" إلى الحياة الحزبية حتى آب / أغسطس الماضي إلى أن أصدرت المحكمة الإدارية حكمها بحلّ الحزب، بعد انقضاء مدة طويلة زادت عن العام بعد إطاحة مرسي^(٢٩). كان هذا التصوّر بعيداً عن الواقع، في ظلّ تطورات الأحداث وطبيعة مكوّن السلطة الحالي.

صحيح أنّ حزب جماعة الإخوان ظلّ يحظى بشعبية جعلته يحصد الأغلبية في الاستحقاقات السياسية التي تلت الثورة ومع برلمان ٢٠١٢، لكن الحال تغيّرت، ولا توجد أيّ مؤشرات على احتمال طرح صيغة توافق ومصالحة تقرّ بالمحاصرة بين السلطة القائمة والجماعة قبيل الانتخابات. تضيف الظروف الراهنة أكثر لاستبعاد أيّ عودة - حتى لو كانت غير رسمية - للحزب أو لمرشحين عن الإخوان مستقلّين أو على قوائم لأحزاب أخرى، على منوال ما كان يجري في عهد مبارك. وقطّع الطريق على هذا الاحتمال تبني الإخوان إستراتيجية تصعيد مع الذكرى الرابعة للثورة.

كان التصعيد إرادة الطرفين؛ النظام والجماعة. وراهن من كانت تحوهم الآمال في إيجاد مسار بديل (على الرغم من الاعتراف بالتناقضات الراهنة، وتسيّد أجواء الاستقطاب العنيف)، على أنّ استعادة هامش ديمقراطي ستسمح للإخوان بطريق ما للممارسة السياسية. لقد بُني الرأي الذي يبدو مرجّحاً بحسابات تخصّ مصلحة النظام القائم في إغواء الإخوان لوقف تحدّيهم له مقابل الدخول إلى الانتخابات من أبوابها الخلفية، على حاجة السيسي إلى الظهور بمظهر

٢٩ "القضاء المصري يحلّ حزب الحرية والعدالة" الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين"، فرانس ٢٤، ٢٠١٤/٨/٩، على الرابط:

<http://goo.gl/MJbaum>

قبل تذوق الإخوان طعم السلطة ومعرفة دروبها الدقيقة، يختلف حتمًا عما بعده. لكن بعيدًا عن هذا السرب جاء تصريح أبرز رجال الأعمال المصريين الداعمين السيسي محذرًا من مغبة الاستمرار في الخط الأمني^(٣٢).

”
صقور الجماعة ممن ساد صوتهم في ضرورة
استمرار مسار تحدي الانقلاب وسلطته تحكمهم في
الأصل نظرة واقعية وخبرة تعامل مع مجال سياسي
سلطوي يحد من حرية حركتهم

أما عن صقور الجماعة ممن ساد صوتهم في ضرورة استمرار مسار تحدي الانقلاب وسلطته، فرمًا نجادل بأن هؤلاء أنفسهم ظلّت تحكمهم في الأصل نظرة واقعية وخبرة تعامل مع مجال سياسي سلطوي يحد من حرية حركتهم، وقد حققوا بالفعل نجاحات في الماضي عند العمل ضمن أطره الضيقة والمحدودة للممارسة السياسية. فإن برز طرح جديد مغاير، وشيء أقرب إلى هدنة مع إجراءات بناء ثقة بسيطة، رمًا يتغير توجههم الإستراتيجي ويجد نقطة توازن سياسي جيدة تدفعه إلى التراجع عن التحدي الشامل لنظام السيسي وتخفيف سقف الصراع بعيدًا عن الاستهداف العنيف^(٣٣).

أما عن عبور الإخوان من العبادة الفضفاضة لأحزاب التيار الإسلامي، ذلك الهاجس الذي تطرحه بعض أبرز الأحزاب المنضوية تحت تحالف الثلاثين من يونيو وحذرت منه علانية، فهو أمر يبدو بعيدًا؛ فمن يشيرون إلى حزب "مصر القوية" القريب من الإخوان بقيادة

٣٢ أدلى نجيب ساويرس لصحيفة "وول ستريت جورنال" الأميركية بتصريحات استنكر فيها ممارسات النظام ضد الإخوان. وأكد أنّ تظاهرات ٣٠ حزيران/يونيو قامت ضدّهم عندما كانوا في السلطة بسبب الممارسات نفسها، مطالبًا بالبحث عن حلّ لما يحدث في مصر وما وصفه بالاتجاه "غير الصحيح"، مبررًا ذلك بأنه: "لا يمكن أن تضع مليوني شخص في السجون". انظر: أحمد أبو عزم، "ساويرس يغازل الإخوان؟"، العربي الجديد، ٢٣/١١/٢٠١٤، على الرابط: <http://www.alaraby.co.uk/medianews/f6698a81-3376-4847-9eb6-c4635cf146a1>

٣٣ من الثابت أنّ نخبة الإخوان طيلة عصر مبارك، وعلى الرغم من كلّ ما نالها من ضرباته الأمنية، ظلّت تعضد قرار المناقصة على البرلمان؛ ناظرة إليها ضرورة لبقاء التنظيم، ووسيلة لحماية طبقته السياسية. وهذه رؤية تنطلق من تصوّر أقرب إلى مفهوم أنطونيو غرامشي عن حرب المواقع، بحيث تترك القوى السياسية ساحات الفعل والتأثير الجماهيري للسلطة، ولا تقبل تقليص وجودها الشعبي في مساحات مؤثرة كالاتحادات الطلابية والنقابات والمحليات، وقبلها جميعًا البرلمان.

المؤقت. بينما المصلحة الواضحة للفصيل الأبرز في الحكومة الحالية وجلّه من الأمنيين، تدفع صوب منع تحقّق استيعاب للإسلاميين بنسبة تنافسية عالية، والحملة الواسعة أمنياً ودعائياً على الإخوان راكمت ما يكفي لقطع الطريق على أيّ طرحٍ جدّي يعيد الإخوان إلى اللعبة السياسية، فضلاً عن أنّها تضع حزب الحرية والعدالة في موقع الحزب الجماهيري من جديد. وترجّح القراءة المباشرة للحظة الراهنة في ظلّ هذا الكمّ من الاستقطاب والعنف، اتّجاه السلطة للاستمرار في مسعاها لكسر شوكة الإخوان وإجهاض تحركاتهم، مع توجيه ضربات قوية للتنظيم وموارده والاستمرار في الملاحظات الأمنية لقياداته، وكيّلت الدعاية لها وتحميلها تهمة الإرهاب. لا تزال السلطة ترى مبرّر شرعية تحالف الثلاثين من يونيو قائماً بالأساس على إنجاز هذه المهمة، وأنّ لحظة التفويض في تموز / يوليو ٢٠١٣ صنعت صورة السيسي المحارب للإرهاب الإخواني. ينفي هذا أيّ احتمالية - حاليًا على الأقل - للقبول بطروحات ترفع رايات عدم الإقصاء، وحقّ القوى السلمية في العمل السياسي، وغير ذلك من طروحات غايتها إعادة استيعاب الإخوان ووقف التنازع الراهن، أو على الأقلّ إحالته من المستوى الأمني إلى المستوى السياسي^(٣٤). يلقي هذا التوجّه بظلاله على مشاركات أحزاب تصنّف على أنّها مقرّبة من الإخوان، سواء "حزب مصر القوية" الذي يواجّه اليوم بدعوات للحلّ، أو "حزب النور" الذي لم يسلم من هذه الدعوات، وإن بدا أكثر قدرة على إدارة علاقته بنخبة الحكم الحالية بوصفه حليقًا قويًا له وجود شعبي.

تسير غالب الأصوات المحافظة بين رجال الأعمال هي الأخرى على خطى التفكير الأمني، وتُظهر قلقًا من هذا السيناريو التفاوضي الذي قد يترك مساحة للإخوان - ظاهرة أو مبطنه - للمنافسة في الانتخابات. ويرون أنّ منح حصّة "تنفيس" للإخوان والقوى الإسلامية في حدود أقلّ من الخمس، جريًا على درس مبارك، ونجاح إدارته، المجال السياسي على نحوٍ قلّص فرص وصول الإخوان إلى السلطة، قد يكون الوهم بعينه؛ فما قبل الثورة غير ما بعدها، وما يصدق

٣٤ يجيء نموذج لهذه النضائ من القيادي الليبرالي محمد البرادعي؛ ففي معرض ردّه على سؤال مجلة داي بريس النمساوية عن تطلّعه الدائم إلى وجود طبقة وسطى ليبرالية، وحقيقة الانقسام الذي تعانيه مصر، قال: "المجتمع في مصر منقسم وغازب للغاية ولا يمكن أن يتصور أحدهم أنّ الإسلاميين سيتلاشون في الهواء. لقد كان من الخطأ دفع الإخوان المسلمين للعمل خارج نطاق القانون مرّة أخرى". وأضاف أنّ الاعتدال "يلزم بالسعي إلى دمج الإسلاميين في العملية السياسية، وبغير ذلك سينتشر العنف والتطرف... فمن المستحيل الاستمرار في شيطنة الإسلاميين إلى الأبد، مثلما هي الحال في مصر الآن"، انظر:

Christian Ultsch, "ElBaradei: Viele Muslime fühlen sich vom Westen wie Dreck behandelt," *Die Presse*, 24/1/2015, http://diepresse.com/home/politik/aussenpolitik/4646594/ElBaradei_Viele-Muslime-fuehlen-sich-vom-Westen-wie-Dreck-behandelt?_vl_backlink=/home/index.do

من إقرارها بقواعد انتخابية تحاصر المجال السياسي وتخفق فرصها في تمثيلٍ واسع، ستستمر في خوض التجربة، باعترافٍ واضح بانخفاض سقف الأمل من ورائها، سواء في تخطي الأزمة السياسية الراهنة، أو في الحد من عودة الملامح "المباركية" إلى المجال السياسي مرةً أخرى^(٣٥). ونتيجةً لتسيّد الأجندة الأمنية على عملية ترسيم المجال السياسي، ضعفت تطلعات القوى المشاركة في تحالف الثلاثين من يونيو من قوى وأحزابٍ سياسية لتأسيس ديمقراطية، ولو جزئياً. وزاد هذا الحضور الأمني اللصيق في ساحة الترتيب للانتخابات، من تهميش القوى السياسية.

” الشواهد لا تؤيد هاجسي عودة الإخوان إلى الحياة السياسية أو الصعود الواضح للحزب الوطني، لكن عملية ملء فراغ الساحة الحزبية ستبقى هي الشغل الشاغل بعد الانتخابات

وفي هذه الأجواء المشوبة بالإحباط، يتوقّع استمرار ظاهرة عزوف فئة الشباب وبقاء المشكلات الهيكلية للمنظومة الانتخابية المصرية التي تهمّش الأقليات والمرأة^(٣٦)، وتهمّش ملامح العقلانية السياسية ودور البرامج الحزبية، لمصلحة الممارسات الزبائنية.

صحيح أنّ الشواهد لا تؤيد هاجسي عودة الإخوان إلى الحياة السياسية أو الصعود الواضح للحزب الوطني، لكن عملية ملء فراغ الساحة الحزبية ستبقى هي الشغل الشاغل بعد الانتخابات. وربّما ضمن هذه البيئة المتربكة، سيمهد السبيل ل طرح مكوّن سياسي جديد يعيد اجتذاب كبار البروقراطية والعشائريين ورجال الأعمال، في صورة حزب مهيمن يعيد إنتاج صيغة حزب دولة يوليو المسيطر الموروث، حيث ديناميات خلق هذه الصيغة لم تلغ بعد، ومقدماتها رسمت وموروثاتها مستمرة، في ظلّ تنامي خنق المجال السياسي لمصلحة سلطوية على الطريقة "المباركية".

٣٥ إنجي طه، "توقعات بإقبال المرأة على التصويت وعزوف الشباب بالانتخابات"، الوفد، ٢٠١٥/١٢/٢٢، على الرابط:

<http://goo.gl/XpL9ab>

٣٦ "مصر: توقعات بتمثيل نسائي أكبر بانتخابات البرلمان، لكنه قد يكون مخيباً للآمال"، سي إن إن العربية، ٢٠١٤/١١/٢٧، على الرابط:

<http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/11/27/egypt-elections-women>

القيادي السابق في الجماعة عبد المنعم أبو الفتوح، وحزب "الوسط الإسلامي" الذي تشكّل من قيادات إخوانية سابقة، بعضها لا يزال معتقلاً مع قيادات الإخوان، أو يرجّحون مرور الإخوان عبر قناة الأحزاب السلفية خصوصاً "حزب النور"، استناداً إلى أخوة المنهج، لا يقدّمون الدليل على حدوث ذلك. ربّما على المستوى النظري، سيكون من مصلحة حزبٍ قادر على المنافسة كحزب النور استثمار القاعدة الشعبية لحزب الحرية والعدالة بإدماج بعض قياداته على قوائمهم، خصوصاً ممّن لهم ميول داخل تنظيم الإخوان إلى السلفية. لكن عملياً الأمر أكثر تعقيداً^(٣٤).

ما تراكم عن الحملة الأمنية العنيفة على التنظيم، واستمساك قيادة التنظيم بالموقف المبدئي الرافض للانقلاب، يرسمان شرعيتهم الراهنة وشرعية النخبة الجديدة الصاعدة. وتبدو تركة الدم التي نشأت بين النظام والإخوان، ثقيلة لدى قطاعٍ من الجماعة، وثمنها أهمّ بكثير من أيّ أهداف تكتيكية. ويخشى أن يهدّد أيّ اتجاه تصالحي كيان الجماعة، ويدفع بقطاعها الغاضب إلى الانسلاخ نحو الفصائل الأكثر راديكالية. من جهة أخرى، ومن منظور واقعي، لا تزال هناك رغبة لدى قطاعٍ في التنظيم في استثمار الموقف الدولي (الذي إن لم يكن رافضاً النظام الجديد، تحت تأثير الرغبة في الحفاظ على علاقات مصلحة ممتدة مع بلدٍ مهمّ كمصر، فهو على الأقلّ متحفّظ عنه). وهناك بين الرأيين من يريد الاستمرار في ممارسة الضغوط من خارج العملية السياسية، بما يدفع النظام إلى عرض تسوية سياسية واسعة وأكثر قبولاً، وبسقف مرتفعة تسمح بوجودٍ سياسي للجماعة وحزبها، ودون ذلك لا مخرج إلا الاستمرار في جهود إسقاط النظام بقوة دفع موجة ثورية جديدة يكون في طليعتها الإخوان. وهو ما لا نجد دليلاً على إمكانية حدوثه في المستقبل القريب.

خلاصة

وفقاً لهذا التحليل لساحة الممارسة السياسية الراهنة، تسيطر التوقعات المتشائمة على مصير الاستحقاق الثالث من خريطة الطريق التي أعلنت قبل عام ونصف، على إثر الانقلاب على محمد مرسي؛ فغالب القوى السياسية المنضوية تحت هذه الانتخابات، على الرغم

٣٤ يتحدث المرحوم حسام تمام عن صعود التوجهات السلفية في المكوّن القيادي والقواعد ضمن جماعة الإخوان في بحثه: حسام تمام، تسلف الإخوان: تآكل الأطروحة الإخوانية وصعود السلفية في جماعة الإخوان المسلمين، سلسلة مراد (الإسكندرية: وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية، ٢٠١٠).